

عندما حذرنا عمر أميرلاي من الطوفان

ورد كاسوحة*

لم يسعَ عمر أميرلاي يوماً إلى تجذير الحالة القطبية التي ميزت علاقته بالنظام في سوريا. مثله في ذلك مثل كثير من رموز المعارضة السورية الذين تحلقوا حول جثمانه في دمشق قبل فترة. فهؤلاء يتشاركون مع عمر رؤيته القائلة بالتغيير السلمي في سوريا. لا مكان في هذه الرؤية (حتى الآن) لدعوات التثوير وقلب الأنظمة، كما يحصل اليوم في مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين. المطلوب «فقط» مزيد من الحريات العامة ووقف العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين (والمعتقلات) السياسيين، وصياغة قانون جديد وعصري للأحزاب السياسية. كذلك مطلوب فتح ملفات الفساد في مؤسسات الدولة وإيقاف العجلة النيوليبرالية الطاحنة، وإفساح المجال أمام تداول سلمي للسلطة وإعادة الاعتبار إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتمكين القضاء من ممارسة رقابته على عمل هاتين السلطتين و... الخ. ولدى التدقيق قليلاً في هذه المطالب، يتبين أنها نسخة معدلة عن تلك التي رفعها بالأمس قطاع كبير من الشعب المصري، في مواجهة نظام لا تختلف بنيته الهشة كثيراً عن بنية النظام في سوريا. في مصر الآن ثورة مستمرة ضد بقايا هذا النظام (آخر تجلياتها إسقاط حكومة أحمد شفيق). أما في سوريا، فلم تلق الدعوات (إلى التظاهر ضد النظام) التي أطلقتها «مجموعات معارضة» على فايسبوك صدى يذكر لدى الشارع السوري.

طبعاً، خرجت كثير من الأصوات الموالية للنظام لتعزز هذا الأمر إلى منعة البلد، وموقعه المناقض للموقع المصري السابق، في ما خص المواجهة مع إسرائيل. وهذا نقاش قد يطول، وقد بدخلنا في متاهات الخلط بين شرعية المواجهة ولا شرعية الاستثناء السلطوي المديد. وحتى لا يستهلكنا هذا النقاش العقيم، دعونا نضعه جانباً قليلاً، ونعود إلى حيث أراد لنا عمر أميرلاي، ورفاقه في النضال، أن نكون، وهو مكان يقع على مقربة مما يحصل

اليوم في مصر وتونس وليبيا والبحرين واليمن. قد يكون صاحب «الحياة اليومية في قرية سورية» من أنصار الثورة على النسقين المصري والتونسي، وقد لا يكون، لكنه حتماً من الذين يجاهرون برغبتهم في تحطيم الأصنام الديكتاتورية. فعل ذلك غداة غزو العراق، وفعله أيضاً في الأيام الأولى للثورة في لبنان. هنا نحن أمام حالة نضالية لا تكثر كثيراً بالأحداث التي تقبع خلف الأوهام الخلاصية. فما كان بهمّ عمر على ما يبدو، في الحالتين اللبنانية والعراقية، هو سقوط الديكتاتور ولا شيء آخر. في النهاية كلنا نعتاش على الأوهام بطريقة أو بأخرى. وجيل عمر أميرلاي هو أكثر من اختبر ذلك، منذ هزيمة عام 1967 حتى ما قبل إحراق محمد البوعزيزي جسده.

سيخرج علينا طبعاً من يقول إن عمر لا يتشارك وإيانا هذا التحقيب لزمن الهزيمة. ذلك أن القطيعة مع هذا الزمن لم تبدأ من ثورة تونس كما نزع، بل منذ خروج آخر عسكري سوري من لبنان؛ وقد بدأت تخرج ترهات تنظر لهذا الاتجاه في الأونة الأخيرة، وجديدها القديم ما سيصدر بعد أيام عن مناسبة 14 آذار المجيدة غير أن أحداً لم يأخذ رأي عمر في ذلك. هل كان يعتقد فعلاً، وهو الصديق الحميم للراحل سمير قصير، أن ما يحدث اليوم في مصر وتونس هو استكمال لما بدأه «ثوار الأرز» في لبنان قبل ست سنوات؟ كل ما نعرفه أن صاحب «الدجاج» كان متعاطفاً جداً مع «ثورة الأرز»، وكان يراها امتداداً طبيعياً لربيع الحرية المؤؤود في دمشق. وهذه جدلية نظر لها سمير قصير في كتابه «ديموقراطية سوريا واستقلال لبنان»، وحاول أن يستقطب إليها كثيراً من أصدقائه في سوريا ولبنان.

لكن القائل لم يمهله طويلاً، ولم يفسح له المجال لاختبار هذه النظرية الليوتوية على نحو جدي. بقي عمر وحده بعد سمير. حوله كثير من الأصدقاء الذين يتشارك وإياهم مرارة الأيام، لكنه مع ذلك «يتيم» و«وحيد». لم ينجز فيلماً واحداً بعد عام 2003. لا نعلم ما إذا كان التصييق الأمني المستمر عليه هو

ما يقف خلف هذا الإحباط. تخيلوا مثلاً لو لم تكن نعيش في حالة طوارئ مستمرة منذ عام 1963، كم عدد الأفلام التي كان سيتاح لصاحب «مصائب قوم» إنجازها في ظل وضع كهذا؟ عشرات أو مئات ربما. طبعاً لن ندخل في نقاش تفصيلي حول الشرط الإنتاجي الذي يتدخل في صناعة الأفلام، لكن مناهجاً سياسياً، أفضل وأكثر رحابة، كان سيسمح لعمر ولغيره بأن يقلبوا المعادلة، ويخضعوا الشرط السياسي لتظيره الإنتاجي، لا العكس. هكذا يجب أن تدور عجلة السينما الوطنية في سوريا، وهكذا يجب أن يعامل مخرج كبير كعمر أميرلاي، لا أن يخضع، هو أو غيره، لمزاج رقيب صغير يعمل تحت إمرة رقيب كبير.

ليكن حراكنا في سوريا نحو منطقة وسطى تستعجل التغيير، ولا تحرق المراحل باتجاه الثورة في الآن ذاته

وهذا بدوره يعمل تحت إمرة من هو أكبر منه... وهكذا دواليك.

والمشكلة الحقيقية أن السينما في سوريا لم تكف عن العمل على هذا النحو منذ سنوات طويلة. صحيح أن الدولة السورية أفرزت مؤسسات بديلة في بداية الأمر (المؤسسة العامة للسينما)، إلا أن صيغة البدائل هذه ما لبثت أن انقلبت على نفسها. وما كان بدبلاً، ذات يوم، أصبح الآن في حاجة إلى استبدال فوري، حتى لا تتفاقم حالة الإهتراس، ويزداد السطو البيروقراطي على مواهب جيلنا وجيل عمر أميرلاي. نتحدث هنا عن حالة عامة لا عن أشخاص بعينهم. حالة باتت تتهدد مجمل المشهد الإبداعي في البلد. وإن من يقول عكس ذلك لا يرغب حتماً في رؤية سوريا مختلفة. سوريا أكثر منعة واستقلالية، وأكثر حرية



خلال اجتماع لنواب 14 آذار (مروان طحطح)

العلاقات العربية - الأوروبية بعد تصدع «الاتحاد المتوسطي»

ياسين تملالي*

كشفت الانتفاضتان التونسية والمصرية أن العلاقات المشبوهة لبعض أقطاب الطبقة السياسية الفرنسية مع دكتاتوريتي مبارك وبن علي، كانت تتجاوز الدعم السياسي الانتهازي إلى الانتفاع الشخصي. فوزيرة الخارجية السابقة، ميشيل ليو - ماري، سافرت في الطائرة الخاصة لأحد أقارب أسرة الرئيس التونسي السابق، والوزير الأول، فرنسوا فيون، لم يتردد في قبول عروض ضيافة الدولة المصرية إنسان زيارة قام بها إلى مصر برفقة عائلته لا كرئيس للحكومة. قد يدفع الرئيس الفرنسي، على الصعيد الانتخابي، ثمناً باهظاً للنزول الشخصي لاثني من مقربيه مع نظامي الرئيسين المخلوعين، لكنه بالتأكيد بدأ يعاني عواقب دعمه السياسي لهما. أهم هذه العواقب انهيار أحد أعمدة دبلوماسية، الاتحاد من أجل المتوسط، الذي ترأسه مصر مبارك (بالاشتراك مع فرنسا) حال تأسيسه، وكانت تونس بن علي تتاهب لاستقبال مقر أمانته. لا يبدو أن صحيفة «El Pais» الإسبانية (7 فبراير/ شباط 2011) بالغت كثيراً وهي تصف هذا الانهيار بـ«غرق ساركوزي المتوسطي». وليس

أدل على حقيقة هذا الغرق من أن موقف الاتحاد من انتفاضات الشرق الأدنى والمنطقة المغاربية، رغم كل ما تعد به من تغييرات للخريطة الجيوسياسية المتوسطية، بعيد كل البعد عن الصراحة والوضوح.

ولا يقتصر الاقتناع بمآزق الاتحاد من أجل المتوسط (28 دولة أوروبية و16 غير أوروبية، معظمها من المنطقة العربية وإن كان بعضها غير متوسطي كموريتانيا والأردن) على جريدة «El Pais»، فهو يشمل حكومة ساركوزي اليمينية. إذ اعترف أحد أعضائها (وكالة الأنباء الفرنسية، 12 فبراير/ شباط 2011) بأن هذا المشروع «ضحية جانبية لسقوط اثني من أساطينه، مبارك وبن علي». كذلك يشمل الاقتناع البرلمان الأوروبي، الذي كان متحفظاً على الانحياز، إذ دعا الرئيس الفرنسي، في لائحة صوت عليها في 17 فبراير/ شباط 2011، إلى ما لا يطبق سماعه، أي «أداء دور أنشط في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان».

وأكد انتهاء حكم مبارك وبن علي أن «الفكرة المتوسطية»، العريضة على ساركوزي، قوامها دعم مقنع لأنظمة استبدادية تحمي مصالح أوروبا مقابل إضفاء هذه الأخيرة عليها بعض ما ينقصها من شرعية. يجري ذلك عبر إشراكها

في مخططات بعيدة الأمد، كالتوحيد الاقتصادي للمنطقة المتوسطية و«محاربة التطرف الديني» فيها وتسوية مسألتها السياسية العالقة، وخصوصاً المسألة الفلسطينية. ويظهر هذا الدعم في أجلي صورته له في بيان ميلاد الاتحاد (13 يوليو/ تموز 2008) وتطرّفه المستعجل المقتضب إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما يعني عدم اعتبارهما من أولويات «البناء المتوسطي» مقارنة بـ«مكافحة الإرهاب» مثلاً أو حتى «التلوث البحري». ويشار إلى أن هذا الموقف يعد تراجعاً عن مواثيق مسار برشلونة، التي تبقى، رغم طابعها الشكلي، مرجعاً مهماً للمنظمات الحقوقية في حملاتها التي تدين دوس أوروبا «مبادئها» حالما يتعلق الأمر بحماية مصالحها في جنوب المتوسط وشرقه.



ساركوزي وزوجته كارلا بروني (فيليب فوجازير - رويترز)

وبقدر ما تُذكر انتفاضات الشرق الأدنى والمنطقة المغاربية بعلاقات أوروبا المريبة بانظمة هاتين المنطقتين، تفرض على الحكومات، التي قد تولد من رحمها، إعادة تأسيس العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الكتلة ككل، ومع كل عضو من أعضائها على حدة. تهاوي الدعائم التي استندت إليها هذه العلاقات بدءاً من 1995 (تاريخ انطلاق مسار برشلونة) بوجوب بناءها بناءً لا تتكفل به أوروبا وحدها، على أساس من مخاوف أمنية (الإرهاب) أو عنصرية (الهجرة السرية) ومطامخ اقتصادية أنانية (فرضت هيمنتها على الاقتصادات غير الأوروبية بتعميق تعيبتها لها) واستعمال «معوّنات التنمية» المقدمة إلى بعض بلدان ضفتي المتوسط الجنوبية والشرقية لابتزاز حكوماتها والحصول على امتيازات اقتصادية وجيوسياسية.

ورغم عدم تناسب الوزن الاقتصادي لدول المنطقة العربية المتوسطية مع الوزن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، لديها من وسائل الضغط ما يمكنها من إعادة تحديد علاقاتها به بما يحقق مصالح شعوبها لا مصالح رأسماليته التوسعية. ومن أهم وسائل الضغط هذه تحكّم دولتين كالجائر وليبيا (ليستا بحاجة إلى الرساميل الخارجية) في جزء لا يستهان به من واردات أوروبا البترولية والغازية (الغاز الجزائري يمثل حوالي 15 بالمئة من استهلاكها) واحتمال تحكّمها مستقبلاً في وارداتها الطاقوية الأخرى (الكهرباء الشمسية). وكذلك تحكّم دولة كمصر في أحد شرايين التجارة العالمية، قناة السويس. من هذا المنطلق، لا مانع منطقياً، بعد انكشاف جور الاتفاقيات التي تربط هذه الدول بالاتحاد، من إعادة التفاوض بشأنها، بما يُحوّل «اتباع» أوروبا إلى «شركاء»، و«مناطق نفوذها» إلى كيانات ذات سيادة، تطمح إلى قطيعة جذرية مع وضعها الحالي كسوق كبيرة للسلع والتكنولوجيا الأوروبية.

* صحافي جزائري

مدير التحرير خالد صافية ■ سكرتير التحرير حسان الزين ■ مجلس التحرير عربيات دوليات إيلي شلموب، نفاثة ييار ابي صعب، مجتمعه ضحك شمس، راضة علي صفا، عبد عمر نشاربة، الاتحاد محمد زبيب ■ المدير الفني اميل منعم

الزخار

تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول إبراهيم الأمين ■ الكاتب بيروت - فردان - شارم دونان - سنتر كونهورد - الطابق السادس ■ تليفون: 01759500 01759597 ■ ص.ب. 5963/113 ■ www.al-akhbar.com

مسئول مجلس التحرير ■ الاعلانات Tree Ad 03/252224-01/611115 ■ نسبي الحاج ■ التوزيع شركة الواك 03/828381-01/666314-15